أكد لـ«الأنباء» أهمية التعاون بين جميع التيارات والحركات والقوى الكويتية المختلفة لمستقبل أفضل

مشعل المالك: الرؤية المشتركة بين جميع الجهات والأطراف تحقق التنمية المستدامة

يوسف غانم

الجميع يتطلع إلى آلية وخطة للنهوض بالمستوى العام للدولة اقتصاديا وتعليميا واجتماعيا وسياسيا، خصوصا خلال هذه المرحلة التي تعاني فيها الكثير من دول العالم من الأزمات المختلفة، خاصة في منطقتنا. لذلك كانت هناك رؤية مستقبلية انطلق صاحبها الشيخ مشعل المالك فيها من الاعتماد على توحيد جهود جميع التيارات والقوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناشطة في الساحة الكويتية للجمع بينها والالتقاء عند أهدافها المشتركة والمتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة في الكويت وبذل كل ما تستطيع لتحقيق التقدم المنشود بعيدا عن المصالح الضيقة. حيث قام بزيارات إلى معظم التيارات والقوى الفاعلة التي كانت جميعها متفقة على هدف واحد هو مصلحة الكويت وأبنائها. رؤية متكاملة من حيث الأهداف يمكن أن تشكل بداية رائعة للعمل المشترك بين جميع أبناء الوطن الواحد خلف القيادة الحكيمة لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد. وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد. لتسير الكويت نحو الأفضل في جميع المجالات التنموية. «الأنباء» التقت الشيخ مشعل محمد المالك الذي تحدث عن هذه الرؤية المستقبلية. وما لاقته من تفاعل مع كل الذين طرحت أفكارها وأسسها عليهم من جميع أبناء الكويت بتياراتهم وتوجهاتهم المختلفة. فإلى التفاصيل:

الشيخ مشعل المالك (هاني الشمري)

من الملاحظ أنك تتواصل في هذه المرحلة مع جميع التيارات السياسية والحركات والتوجهات لإنشاء رؤية مستقبلية، في البداية حدثنا عن هذه الفكرة.

● في الحقيقة عندما نتحدث عن هذا المجال المتعلق بالعلاقات الاجتماعية المبنية على التعاون بين أفراد الوطن الواحد وكل المبادرات التي تخدم الوطن فإننا نتحدث عن واجب وفرض عين على كل كويتي مخلص لوطنه، وهذا الاهتمام نابع من طبيعة أبناء هذا الشعب ومن ضميرهم الاجتماعي الواعي، وبما أنني فرد من هذا المجتمع ويشرفني الانتماء إليه أهتم بهذا المجال، ولم يأت اهتمامي بهذا المجال في يوم وليلة أو بين عشية وضحاها، ولكن جاء من خلال قراءة الواقع، ومحاورات ومشاورات كانت بمنزلة قياس للرأي العام الكويتي، شملت جميع فئات وطبقات الشعب، وتبين من هذه المشاورات أن هناك الكثير من الاختلالات ولَم أجد لها حلا واحدا إلا من خلال التعاون العام ما بين التيارات والقوى المختلفة على ارض الكويت.

التفكير التقليدي لا يُنتج إلا حلولاً تقليدية ونحن بحاجة إلى الابتكار

الاستثمار في العنصر البشري أكبر كنز نتركه للأجيال القادمة

الرؤية تبني جسوراً قوية بين الدولة والتيارات والمنظمات ما يفتح آفاقاً جديدة لتحقيق الازدهار

الجانب العلمي

ولكن كيف يمكن أن تدمج هذه التيارات المختلفة التي يمثل كل منها قناعاته المختلفة فالتيارات السياسية في كل مكان بها أقصى اليمين وأقصى اليسار؟

● ان هذه الرؤية تقوم على توحيد جميع الكيانات داخل الكويت وتوحيد الجهود نحو أهداف عامة لا يختلف عليها أحد ويسعى لتحقيقها الجميع بشكل عام سواء الحكومة أو التيارات والحركات السياسية أو المنظمات الأهلية، لذلك وجب التعاون لتحقيق أهدافها والغاية منها بأصح صورة، من خلال دعم الجانب العلمي وكذلك العملي بمساندة هذه الرؤية التنموية المبتكرة الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة في وقت تحتاج فيه الدولة لفكر تنموي استثماري جديد يقوم على بناء قدرات ومهارات البشر وإثراء اختياراتهم، وجدير بالذكر في هذا الخصوص أن هذه الرؤية لا تسعى للعمل بشكل منفرد ولكن معظم أهدافها تدور حول خلق نوع من التعاون الفعال بشكل أشبه بالإدارة الموحدة التي تدمج وتحقق التكامل مع جميع الكيانات بالدولة «أهلية وحكومية وتيارات وتوجهات سياسية مختلفة»، وغيرها من الكيانات التي تندرج تحت مسمى الشعب الكويتي، وكذا ستصنع هذه الرؤية الجسور القوية بين هذه الكيانات والدولة، ما يفتح آفاقا جديدة لتحقيق الازدهار، وأيضا تهدف الرؤية لتعظيم الفوائد المشتركة و كخطوة لتحقيق الأهداف العامة، بإدارة جديدة للتنمية المستدامة تعتمد على القطاع الخاص والمجتمع المدني من جانب والحكومات من جانب آخر لمواجهة التحديات في جميع المجالات.

ولكن ألا تعتقد ان هذا دور السلطة التشريعية والتنفيذية في إنشاء هذه الرؤية وتطبيقها؟

● من المعلوم أن مؤسسات الدولة هي المنوط بها تنفيذ الرؤية، وهذا لا خلاف عليه، ولكن إذا أردنا الوصول إلى أعلى مستويات الإنجاز، وإذا أردنا أن يكون هناك تحسن سريع جدا في معدلات التنمية الشاملة، وأن نبني دولة حديثة في وقت قياسي يجب أن يكون هناك تعاون كبير وغير تقليدي بين الدولة والمؤسسات الأهلية بل والأفراد، وان يكون هناك تكامل في الأدوار.

ويجب أن نؤمن بأننا إذا فكرنا بطريقة تقليدية فلن نجد إلا حلولا تقليدية، ولكن إذا كانت هناك طرق مبتكرة فسنجد حلولا مبتكرة وجديدة وستكون أكثر جدوى.

ما الفائدة التي تعود على للمجتمع الكويتي من هذه الرؤية؟

● الرؤية تقدم حلولا لمواجهة قضايا التنمية الأكثر إلحاحا بالدولة، وتخلق فرص عمل مستدامة وتحقق طموحات الفئات المستهدفة وتوفر حياة منتجة وكريمة لها، وترفع المعاناة عن الفقراء ومحدودي الدخل، وتنهض بجودة التعليم، وتفعّل المشروعات الصغيرة، كما أنها تدعم الجهود الرامية إلى تحسين الصحة، وتسهم بنشر السياسات البيئية التي تعمل على زيادة الوعي البيئي والحفاظ عليها من التلوث، وتنشط الأعمال التطوعية والخيرية بمساعدة الفئات المستهدفة، وتستحدث برامج جديدة للعمل الإنساني.

شراكة وتعاون

وما إمكانية استفادة الدولة من هذه الشراكة التعاونية ما بين التيارات السياسية في إنشاء هذه الرؤية؟

● تهدف هذه الرؤية إلى مراجعة تقييم اداء قطاعات ومؤسسات الدولة واعادة هيكلتها في شكل عام استجابة للتطورات والتغيرات الحاصلة على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي والمحلي، لأنها تحقق أكبر قدر من الفائدة، وكذلك لتفادي الوقوع في أزمات متكررة بين الحين والآخر.

ولأن التغيير المؤسسي والنظر في هياكل البنى التحتية المؤسسية هما عنصران مهمان ومتداخلان، لذا تحرص الرؤية على إثراء المشروعات في هذا المجال والجميع يعلم ما يعانيه الوضع العام داخل قطاعات ومؤسسات الدولة من ضعف وخلل في جوانب مختلفة، لذلك تسعى هذه الرؤية إلى إعداد إجراءات تنظيمية.

لكل رؤية مبدأ عام، فما الأهداف العامة لهذه الرؤية؟

1. المساواة والعدالة بين جميع فئات الشعب والعمل بصورة جماعية لتطوير المجتمع الكويتي تطويرا شاملا.
2. دمج القطاع الأهلي والمتمثل في جميع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الحكومي المتمثل في الوزارات والمؤسسات التابعة للدولة لتحقيق أكبر قدر من التعاون لصالح المجتمع والدولة.
3. الاعتماد على البيئة الكويتية والعنصر الكويتي الخالص في النهوض وتحقيق التقدم وعدم الالتجاء إلى تطبيق تجارب خارجية لا تجدي.
4. خلق نواة أولى للنهوض والتقدم وتطوير المجتمع والقطاعات المختلفة في الدولة والتطلع للمنافسة العالمية.
5. تبني الثقافة الكويتية الخالصة والعمل على نشرها وإحيائها وجعلها هوية الدولة.
6. تبادل الأدوار بين الجميع سواء حكومي أو أهلي في هذه الرؤية لكسر الجمود وخلق صورة من الإدارة الجديدة من أجل تنفيذ المشروعات المطلوبة.

مميزات وأهداف

وما أهم مميزات هذه الرؤية المشتركة التي تنادون بها؟

● من اهم مميزات هذه الرؤية:

- خلق بذرة تقدم كويتية خالصة تستطيع أن تكون اللبنة الأولى التي تبني مؤسسات وقطاعات قوية في الدولة بها كوادر تضاهي ما هو موجود عالميا بل وتفوقها.
- إنشاء حالة من المشاركة الشعبية التي تجعل الشعب مشاركا ومساهما في تحقيق المطالب.
- خلق مراكز تعليمية على أعلى مستوى لا تفرق شيئا عن الموضوع في أكثر الدول تقدما، ليس في التجهيزات فقط ولكن في المناهج والكوادر والمنتج النهائي الذي سوف تخرجه.
- اعتماد استراتيجية الحل الشامل، وهي التعامل مع المشكلة على أنها منظومة متكاملة يجب أن نزيل كثيرا من العقبات الأخرى حتى يتم حلها، فالحل الشامل المتعلق بالتعليم مثلا ليس في إنشاء مراكز تعليمية متخصصة تفوق العالمية فقط ولكن في إتاحة فرص عمل تمكن هؤلاء المتعلمين من تطبيق ما تعلموه للنهوض بالدولة، وكذلك تطوير قطاعات الدولة المختلفة حتى يتسنى لهم القيام بدورهم.
- خلق مراكز صحية تفوق العالمية تكون مركزا طبيا يأتي إليه المرضى من جميع أنحاء الوطن العربي، بل والعالم، وتوفر رعاية صحية للمواطنين، وتكون استثمارا في مجال الصحة للجنسيات الأخرى.
- المشروع مهم جدا في الفترة الحالية لاسيما ما تتمتع به الدولة من فائض ولو كان طفيفا في الميزانية، وقبل أن تبدأ الدولة في إجراءات تقشفية ملحوظة يصعب معها تبني مثل هذه المشروعات.
- هذا المشروع يجعل الدولة تعتمد على المؤسسات وينوّع مصادرها ودخلها بصورة كبيرة تفوق الاعتماد على مصدر واحد وهو النفط.
- هذا المشروع يطرح فكرة الاستثمار في العنصر البشري، وهذا أكبر كنز نتركه للأجيال القادمة.
- المشروع يهدف إلى تكون دائرة صناعة كويتية معتمدة على البيئة الكويتية الخالصة بنسبة 100٪ لخلق منتج كويتي مدون عليه «صنع في الكويت» ينافس عالميا ويلبي احتياجات القطاعات الكويتية مثل الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات.
- هذا المشروع يعيد المواطن الكويتي إلى الثقة بنفسه لأنه يجعله يعتمد على نفسه وإمكاناته الحالية وينطلق منها ويحقق التقدم المنشود.
- خلق بيئة زراعية في الكويت تحقق الاكتفاء الذاتي بل وتصدر للخارج.
- إعادة روح التعاون والعمل الجماعي بين أبناء هذا الوطن حتى يتسنى لهم إنجاز الكثير من المهام والمشروعات الوطنية التي تصب في صالح الوطن.

فلسفة اقتصادية

إلى أي مدى تتوقع تحقيق أهدف الرؤية؟

● بدراسة الأوضاع المحلية والعالمية وتداعياتها وما آلت إليه وما طرأ من مشاكل اقتصادية عالمية كظل لهذه التداعيات المطردة، أتوقع نجاح هذه الرؤية إن لم يكن اليوم فغدا، لأن موضوعها لا يقتصر فقط على تقديم دراسات علمية بديلة مشتركة للخروج من الأزمات ولكن يحمل أيضا فلسفة اقتصادية إصلاحية، وهي أن يكون الاقتصاد عنصر الإصلاح الأهم المتبع، وما مضى من أحداث وتطورات عصفت بالمنطقة جعلت الكثيرين يفكرون في الوسائل السابقة المستخدمة لتحقيق الإصلاح الفعلي، وهذه الرؤية تبدأ من الاقتصاد لتحقيق الإصلاح من خلال آلية جديدة ونسق مبتكر يتعاون فيه الجميع، وتوحيد الهدف في تحقيق نهضة في مجالات التنمية لكل المواطنين دون تمييز، ونحن بحاجة لمثل هذه الرؤية.

كيف تكون هذه الرؤية آلية جديدة لتحقيق الإصلاح؟

● من المشاهدة والمتابعة لما حدث في الفترة الماضية على وجه التحديد نجد أن هناك الكثير من المشاكل ما زالت قائمة، وهذا يجعلنا نفكر في نوعية هذه المشاكل وفي الوسائل المستخدمة ومدى جدواها لتحقيق الإصلاح.

في الواقع لقد ترتب على الوسائل التقليدية السابقة الكثير من الامور، لكن عندما يشترك المجتمع بأكمله في رؤية واحدة وينفذها الجميع سنكون كلنا مشاركين وكلنا مسؤولون ولن نلقي اللوم على طرف، وسيحدث هناك تجانس وتناسق داخل الدولة، وهذا عنصر مهم من عناصر بناء الدولة الحديثة المتطورة المتقدمة.

رسالة أخيرة توجهها للتيارات السياسية والكيانات المختلفة داخل الدولة؟

● نحن بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى آلية جديدة بشكل عام، ولا يوجد أفضل من العمل الحقيقي الجاد والهادف لإنشاء رؤية مستقبلية مشتركة لبناء دولة المستقبل.

سحب صالة أفراح اتحاد الجمعيات

بشرى شعبان

أعلنت وزارة الشؤون في بيان صحافي بأنها تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 2001/673 والى القرار الوزاري رقم 1291أ/2015 بشأن تنظيم وصيانة صالات الأفراح على مستوى الكويت قد قامت بسحب صالة أفراح اتحاد الجمعيات التعاونية (أمس) 2017/7/17 بناء على القرار الإداري رقم 2891أ/2017 والمتضمن سحب الصالة سالفة الذكر والصادر يوم 2017/5/30 والمنشور بجريدة الكويت الرسمية 2017/6/11.

وأوضحت ان قرار سحب الصالة يرجع لوجود العديد من المخالفات ومنها أن الصالة من الأساس قاعة مؤتمرات خاصة باتحاد الجمعيات تم تحويلها الى صالة أفراح دون الحصول على التراخيص اللازمة والموافقات الأمنية واتباع الإجراءات المنظمة لذلك.

وأشار الى ان إدارة الاتحاد الحالية والسابقة دأبت على تأجير الصالة الى مستثمر واستغلالها كمشروع تجاري في مخالفة صريحة للقرار الإداري رقم 1291 لعام 2015 والمنظم لاستخدام وصيانة صالات الأفراح الذي حدد رسوم استئجار الصالة 100 دينار وذلك للصالح العام للمواطنين ومنع استغلالهم من قبل القائمين على إدارة الصالات.

واشار الى ان الوزارة قامت باستلام الصالة في حضور قوة من أفراد الشرطة بوزارة الداخلية كما أن وزارة الشؤون تؤكد حرصها على تنفيذ القانون والحفاظ على مصلحة وحقوق المواطنين فإنها تؤكد التزامها بكافة الحجوزات المحررة بين المواطنين والإدارة السابقة للصالة. وقد قامت الوزارة باسناد إدارة الصالة الى إدارة تنمية المجتمع بوزارة الشؤون.

مدينة اليرموك الصحية تنظم دورة للمتطوعين عن «مبادرة المدن الصحية»

ندى أبونصر

أقامت مدينة اليرموك الصحية دورة تدريبية عن مبادرة المدن الصحية في الكويت لمتطوعي جمعية الهلال الاحمر بمقر الجمعية بحضور مختار منطقة اليرموك المختار عبدالعزيز المشاري ومديرة مكتب المدن الصحية بوزارة الصحة د. آمال اليحي والمنسق العام لمدينة ايرموك الصحية د. مي العثمان. وأشار المختار عبدالعزيز المشاري إلى ان منطقة اليرموك تعد اول مدينة صحية في الكويت وقعت مع منظمة الصحة العالمية قبل 3 سنوات، ومن المنتظر الاعتراف العالمي باليرموك نهاية العام الحالي بعد زيارة تفقدية من منظمة الصحة العالمية الى المدنية.

ولفت المختار إلى ان المنطقة حققت معظم معايير الاعتراف التي وضعتها المنظمة بنسبة تزيد على 80٪ وهو ما يجعلها على أهبة الاستعداد للحصول على الاعتراف.

وقال: الآن نمد جسور التعاون مع جميع مؤسسات الدولة بما فيها منظمات المجتمع المدني للتعريف، وذلك من خلال الشراكة المجتمعية مع منظمات الدولة المختلفة من وزارات ومؤسسات، وجمعية الهلال الاحمر تعد أولى هذه المؤسسات.

وعن الدورة التدريبية، أشار المختار الى ان الهدف فيها يكمن في التعريف بمبادرة المدن الصحية وإلقاء الضوء على خطواتها واهميتها للمجتمع.

من جانبها، قامت د. آمال اليحي بإلقاء الضوء على المشروع ككل من خلال التعريف بمفهوم المدن الصحية، ومتى بدأ المشروع؟ وكيف؟ وما أهميته للكويت؟ وما ابرز المدن الصحية العالمية؟

عبدالعزيز المشاري ود.آمال اليحيى ود.مي العثمان (قاسم باشا)

وعن مقومات المدن الصحية، قالت: ان نوعية الحياة تتحدد بالمقومات الاجتماعية للصحة وتنفيذ مبادرة المدن الصحية يعتمد على تأمين هذه المقومات وبالتالي اذا رفعت الدول من مقومات الاجتماعية الصحية فستتحسن صحة الفرد والعكس صحيح.

وتابعت: ان المحددات المجتمعية للصحة والتصدي للامراض المزمنة غير المعدية وتنفيذ مبادرة المدن الصحية في الكويت، كل ذلك يعتبر جزءا من خطة التنمية في الكويت، لذا ابدت العديد من المناطق ترحيبها بتنفيذ المبادرة، منها مناطق العديلية، السرة، الرحاب، الزهراء، جابر العلي، مبارك الكبير، العيون، وأخيرا منطقة اليرموك التي رفعت رسالة التعاون.

بدورها، تطرقت د. مي العثمان الى خطوات تنفيذ مبادرة المدينة الصحية في اليرموك، واشارت الى انها تضمنت ابداء الرغبة في الانضمام وتوقيع معاهدة التعاون في مايو 2014 لتكون الأولى والوحيدة في الكويت، وإنشاء مجلس مدينة اليرموك المكون من مجلس أمناء من 9 اعضاء ومجلس تنفيذي من 9 اعضاء تندرج تحته 7 لجان تنفيذية، وتسجيل الفريق التطوعي في وزارة الشؤون، وتحديد الرؤية والمهام والقيم.

الشركة الأولى للفنادق ش.م.ك.م
First Hotels Co. K.S.C.C.

إعلان تذكيري
لحضور اجتماع
الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الأولى للفنادق (ش.م.ك.مقفلة) بدعوة السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمقرر إنعقادها يوم الخميس الموافق 2017/07/27 في تمام الساعة 11:00 صباحاً في الهيئة العامة للصناعة (جنوب السرة) الدور الأرضي – القاعة الرئيسية – رقم 1 وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة:
الشركة الكويتية للمقاصة
شرق – شارع الخليج العربي – بجانب مستشفى الأميري
برج أحمد – الدور الخامس
خلال مواعيد العمل الرسمية من الساعة 8:00 صباحاً حتى الساعة 3:00 ظهراً
هاتف 22464565 – 22464585
إعتباراً من الأحد الموافق 2017/07/09

وذلك لاستلام:
– نسخة من جدول الأعمال.
– نسخة من البيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31
– استمارة توكيل حضور الجمعية العامة.

ملاحظة: في حال عدم اكتمال النصاب القانوني يؤجل إلى موعد آخر يحدد من قبل إدارة الشركة.

مجلس الإدارة